

وزارة النقل

قرار رقم ٢٥٧ لسنة ٢٠٢٥

الصادر فى ٢٠٢٥/٥/٩

نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ فى شأن رسوم الإرشاد والتعويضات ورسوم الموانى والمناثر والرثو والمكوث وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٨٩ فى شأن سلامة السفن ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن البيئة وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٦ فى شأن الموانى الجافة والتخصيصية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٢ بتنظيم وزارة النقل ؛

وعلى قرار وزير النقل والمواصلات رقم ٨١ لسنة ١٩٩٩ (نقل بحرى) بإصدار

اللائحة التنفيذية لقانون الموانى التخصيصية والمعدل بعض أحكامها بقرار وزير النقل رقم ١٩٠ لسنة ٢٠٢١ ؛

وعلى قرار وزير النقل رقم ٣٠١ لسنة ٢٠١٣ بشأن الترخيص لشركة المشروعات

البتروولية والاستشارات الفنية (بتروجيت) بتشغيل وإدارة ميناء خليج الزيت ؛

وعلى قرار وزير النقل رقم ٧٥٤ لسنة ٢٠٢٣ باختصاصات قطاع النقل

البحرى واللوجستيات ؛

وبناءً على ما عرضه رئيس قطاع النقل البحرى واللوجستيات ؛

قرر:

(المادة الأولى)

يرخص لشركة المشروعات البتروولية والاستشارات الفنية (بتروجيت) بتشغيل

وإدارة الرصيف البحرى الواقع بمنطقة خليج الزيت (يارد تصنيع) كميناء تخصصى -

بمنطقة خليج السويس بالبحر الأحمر وفقاً للمنطقة المحددة بالإحداثيات الآتية :

خط عرض	٤٩,١'	٢٧°	شمالاً
خط طول	٣١,٥'	٣٣°	شرقاً

(المادة الثانية)

مدة الترخيص ثلاث سنوات تبدأ اعتباراً من ٢٠٢٥/٤/١ وتنتهى فى ٢٠٢٨/٣/٣١، وتُجدد بقرار من وزير النقل، على أن يُجدد الترخيص سنوياً بمعرفة قطاع النقل البحرى واللوجستيات بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة للتجديد .

(المادة الثالثة)

لا يجوز استخدام الميناء فى غير الغرض المرخص به، كما يُحظر التنازل عن الترخيص لأى جهة أخرى إلا بعد موافقة وزارة النقل (قطاع النقل البحرى واللوجستيات) للنظر فى إصدار ترخيص جديد فى هاتين الحالتين من وزير النقل .

(المادة الرابعة)

يتولى قطاع النقل البحرى واللوجستيات الإشراف الفنى على الميناء المشار إليه ، وذلك للتأكد من استمرارية صلاحيته للعمل من ناحيتى السلامة البحرية والحفاظ على البيئة البحرية .

(المادة الخامسة)

تؤدى شركة المشروعات البترولية والاستشارات الفنية (بتروجيت) القائمة بالتشغيل الفعلى للميناء مبلغ سنوى بنسبة (٠,٠٠٢) ٪ (اثنان فى الألف) من تكلفة الإنشاءات البحرية طبقاً لنص المادة (٢٠) من اللائحة التنفيذية لقانون الموانىء الجافة والتخصيص الصادر بالقرار الوزارى رقم ٨١ لسنة ١٩٩٩ والمعدل بعض أحكامها بالقرار الوزارى رقم ١٩٠ لسنة ٢٠٢١، يُستحق فى الأول من شهر أبريل

من كل عام لحساب قطاع النقل البحرى واللوجستيات (الموانئ التخصصية) لصالح الخزانة العامة للدولة بنسبة زيادة سنوية مقدارها (١٠ ٪)، وذلك مقابل الإشراف الفنى على الميناء أثناء التشغيل للتأكد من استمرارية صلاحيته للعمل من ناحيتى السلامة البحرية والحفاظ على البيئة البحرية .

(المادة السادسة)

تلتزم شركة المشروعات البترولية والاستشارات الفنية (بتروجيت) القائمة بالتشغيل الفعلى لميناء بتروجيت خليج الزيت بالربط الإلكتروني والتوافق مع نظم وبروتوكولات التشغيل الإلكترونية المطبقة بقطاع النقل البحرى واللوجستيات .

(المادة السابعة)

لا يخل الترخيص الممنوح بتطبيق أحكام القوانين والتشريعات واللوائح النافذة ذات الصلة بموضوع الترخيص أو أى تعديلات قد تطرأ عليها .

(المادة الثامنة)

على جميع الجهات المختصة تنفيذ أحكام هذا القرار - كل فيما يخصه - ، ويُلغى كل ما يخالف أحكامه .

(المادة التاسعة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، ويُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره.

نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية

وزير الصناعة والنقل

فريق/ كامل عبد الهادى الوزير